كلية : التربيه الاساسية /حديثة

القسم او الفرع :التأريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : حنين رافع عودة

اسم المادة بالغة العربية : مشكلات عربيه معاصرة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Arabic problems

اسم الحاضرة الثالثة باللغة العربية:التجاوزات الايرانية

اسم المحاضرة الثالثة باللغة الإنكليزية :Iranian excesses,

... التجاوزات الايرانية :

استمرت ايران، برغم حججيا الواحية، في مطالبتها بالجزر العربية الثلاث منذ أواخر القرن التاسع عشر ولحين احتلالها عسكرياً في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧١ . وقد صاحبت هذه المطالبة تجاوزات ايرانية كثيرة على هذه الجزر وحقوق حكام الشارقة ورأس الخيمة فيها.
بعد الاحتلال الايراني لميناء لنجة في سنة ١٨٨٧ بادر التجار العرب الى تحويل نشاطهم التجاري الى جزيرة ابو موسى التي اعدت لكي تكون بمثابة سوق حرة : وبالتالي لكي تكون بعيدة من تعسف الانظمة الكمركية الايرانية ، وخشية أن يؤدي هذا التحول الى قيام الحكومة الايرانية باعلان ضم الجزيرة المذكورة اليها قام حاكم الشارقة صقر بن خالد (١٨٨٣ - ١٩١٤) برفع علمه على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى في سنة ١٩٠٣ برضاء تام من الحكومة البريطانية بل وبتشجيع منها أيضاً ، ذلك أن المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي كان يشارك حاكم الشارقة خشيته من أن يؤدي ازدهار التجارة في جزيرة أبو موسى الى طبع ايران فيها.
ان ماكان يخشاه حاكم الشارقة والمقيم السياسي البريطاني قد حصل فعلاً بعد وقت قصير. ففي نيسان ١٩٠٤ قام المدير الاوربي للكبارك الايرانية موسيور دامبرين Monsieur Dambrain بزيارة جزر ابو موسى وطنب وقام بانزال اعلام امارة الشارقة ورفع الاعلام الايرانية وترك اثنين من حراس الكمارك الايرانية هناك. ولقد تأكد فيا أن هذا العمل قد جرى بايحاء من وزير الخارجية الايراني، وكان من المعتقد أيضاً ان الحكومة الروسية القيصرية هي التي حرضت الحكومة الايرانية على هذا العمل لانها كانت تخشى من قيام بريطانيا بانشاء قاعدة بحرية لها في مدخل الخليج العربي بعد الزيارة التي قام بها الى المنطقة نائب الملك في الهند المورد كرزن Lord Curzon في تشرين الثاني ١٩٠٣ .

احتج حاكم الشارقة الشيخ صقر بن خالد على هذا التصرف من جانب الحكومة الايرانيه ، واتصل بالمقيم السياسي البريطاني طالباً منه اتخاذ الخطوات التي تحفظ حقوق الشارقة في الجزر ، مذكراً أياه بالتزامات بريطانيا تجاه امارته وفقاً للمعاهدة الموقعة بينها وبين بريطانيا . وقد اقترحت حكومة الهند البريطانية معالجة الموقف بارسال مركب مسلح مع بعض مندوبي الشيخ صقر لازالة الاعلام

الايرانية وأبعاد حرس الكمارك الايرانيين الى الساحل الشرقي من الخليج العربي - وبعد مداولات عديدة تقرر تقديم انذار الى الحكومة الايرانية بضرورة ازالة آثار تجاوزها على الجزر وفي حالة رفضها يتم اللجوء الى القوة ، وبناء على ذلك قام الوزير البريطاني المفوض في طهران بابلاغ الحكومة الايرانية في ٢٤ أيار ١٩٠٤ بأن الجزر من ممتلكات قواسم ساحل عمان ولا يجوز التجاوز على حقوقهم ، ونصحها بحب الحراس الايرانيين مضيفاً بأنه لا يود أن يناقش هذا الامر البين ، لان النقاش في الامور الجلية لا يخرج عن كونه مضيعة للوقت . ونتيجة لذلك تم انزال الاعلام الايرانية في ١٤ حزيران ١٩٠٤ ، وبعدها بعدة أيام اعيد رفع اعلام امارة الشارقة على الجزر
قامت وزارة الخارجية الايرانية باثارة موضوع الجزر مرة اخرى مع الوزير البريطاني في طهران في شباط ١٩١٣ . أي بعد وقت قصير من المراسلات التي جرت بين الحكومة البريطانية وحاكم الشارقة في آواخر سنة ١٩١٢ بخصوص اقامة فنار على جزيرة طنب الكبرى. وقد احال الوزير البريطاني الامر الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي الذي ردّ بأن ملكية الجزر ليست موضوعاً للنقاش او الاستفسار وانه قد أوضح هذه الحقيقة لكل حكام موانيه الخليج العربي ووعوها جيداً. واضاف أيضاً بأن اتباع حاكم الشارقة يقيمون على هذه الجزر بصورة منتظمة منذ سنة ١٩٠٥ وأن اعلام امارة الشارقة تخفق عليها. وأشار المقيم السياسي البريطاني أيضاً انه اذا جدد الايرانيون السؤال بخصوص الجزر الثلاث فانه يتحتم على السلطات البريطانية المعنية ان تكون حازمة في رفض مناقشة هذا الأمر الجلي .
لم تثر الحكومة الايرانية خلال السنوات العشر التالية موضوع الجزر العربية الثلاث فقد نشبت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ وانشغلت الحكومة الإيرانية بالمشكلات الداخلية ، السياسية منها والاقتصادية. وقد أستمرت ذيول هذه المشكلات لبضع سنوات بعد الحرب العالمية الأولى.

وفي سنة ١٩٢٣ بدأت الحكومة الايرانية باثارة موضوع الجزر الثلاث مجدداً . فقد منحت الحكومة الايرانية أمتياز أستغلال الاوكسيد الاحمر في جزيرة هرمز إلى أحد الأثرياء الايرانيين. وقد حرض هذا حكومته على المطالبة بالجزر رغبة منه في أن يشمل الامتياز جزيرة أبو موسى أيضاً . ولكن الحكومة البريطانية لفتت أنتباه رئيس الوزراء الايراني الى وجوب ابتعاد بلاده عن جزر الطلب وأبو موسى ، والا فأن بريطانيا ستتخذ من جانبها الاجراءات التي تكفل المحافظة على تلك الجزر كما طلبت منه تذكير حكومته بما حدث سنة ١٩٠٤ . وقد ردت الحكومة الايرانية على ذلك مذكرة عن ادعاء انها في الجزر ، فما كان من وزارة الخارجية البريطانية الا الرد على هذه المذكرة بمذكرة مفصلة فندت فيها الادعاءات الايرانية .
وعلى الرغم من ذلك فان الحكومة الايرانية عادت وتجاوزت مرة أخرى في سنة ١٩٢٥ . . ففي شهر آب تلك السنة ارسل الحاكم الايراني الميناء لنجة باخرة الى جزيرة أبو موسى لاخذ كيس من

الاوكسيد الاحمر لفحصه . وقد أخبر الوكيل البريطاني في الشارقة حاكمها سلطان بن صقر بالامر. فكلف الشيخ أحد رجاله بالذهاب في قارب الى الجزيرة لمنع الايرانيين ، ولكنه وجد ان الباخرة الايرانية كانت قد عادة الى ميناء لنجة قبل وصوله . وقد أحتجت الحكومة البريطانية أيضاً على هذا العمل ممدده في ارسال بارجه الى جزيره ابو موسى للمحافظه على حقوق حاكم الشارقه الذي تعود الجزيره له واثر هذا الاحتجاج البريطاني كررت ايران ادعاءاتها في الجزء الثلاث في مذكره اخرى ولكن الضغط الدبلوماسي البريطاني جعل الحكومه الايرانيه تسحب مذكراتها وفي اوائل سنه 1926 ارسلت التعليمات لموظفي جمارك الايرانيين بعدم القيام باي تجاوز على جزر الطنب وابو موسى وفي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه الاحداث كانت هناك تطورات مهمه تحصل داخل ايران ففي شباط 1921 دبره العقيد رضا خان قائد فرقه القوزاق الايرانيه انقلابا عسكريا تولى اثره منصب وزير الحربيه والقائد العام للجيش الايراني وما لبته ان تولى رئاسه الوزاره في اواخر سنه 1923 وبعد ان غادر احمد شاه اخر ملوك الاسره القاجارية ايران الى اوروبا في سنه 1925 تولى رضا خان الارش الايراني واصبح يعرف برضا شاه بهلوي مبتدا بذلك حكم الاسره البهلويه في ايران والذي استمر حتى مطلع سنه 1979

كان ارضى بهلوي قد اظهره منذ تولي وزاره الحربيه اهتماما باعاده تنظيم الجيش الايراني وتقويته كما بدا اهتماما مماثل لتقويه سلطه الحكومه المركزيه فقد اتضح ذلك من قمعه انتفاضات اقليمي خراسان وجيلان في سنه 1921 والاكراد في 1922 واحتلاله اقليم احواز والقضاء على الاماره العربيه في سنه 1925 وبعد تولي العرش الايراني واصل رضا شا هذه السياسه كما اخذ اهتمامه متزايد بالخليج العربي فقط قام بتطوير الموانئ الايراني المطله على الخليج العربي لاغراض عسكريه وتجاريه وقد استخدمت وزاره الحربيه الايرانيه ضابطين بحريين من ايطاليا يعملاء بصفه مستشارين لديها ما في سنه 1927 قدمت وزاره الحربيه الايرانيه طلبا للحصول على سفينتين حربيتين لقوتها البحريه التي عيده تنظيمها باسم القياده الجنوبيه وفي السنه ذاتها ارسلت اول مجموعه من الطلاب الايرانيين الى ايطاليا للتدريب حيث عاد بعد خمس سنوات في تشرين الاول 19 32 مع مدمرتين واربع زوارق مسلحه ايطاليه الصنع كانت ايران قد طلبتها من ايطاليا سابقا وقد تبعتها سفن حربيه اخرى خلال السنوات التاليه ايضا

اتخذت الاطماع التوزيعيه الايرانيه في الخليج العربي طابعا اكثر خطوره في عهد الاسره البهلويه فقد استهل رضا شاه حكمهم بتحريك موضوع الادعاءات الايرانيه في البحرين في سنه 1937 وقد تطور الامر الى حد عرض القضيه الى عصبه الامم ولم تحقق ايران شيء من وراء ذلك فقد وقفت الحكومه البريطانيه هنا ايضا ضد الادعاءات الايرانيه وقد قررت الحكومه الايرانيه هذه الادعاءات في مناسبات مختلفه في نهايه العشرينات وبدايه الثلاثينات ايضا

اما فيما يخص جزر العربيه الثلاث فان الحكومه الايرانيه الاثارت موضوعها مرات عديده من خلال فتره حكم رضا شاهب اهلوي وكان اول تجاوز ايراني خطير على هذه الجزر في عهده الحصى في سنه 1928 ففي تموز من تلك السنه قامت السلطات الجمارك الايرانيه بالاحتجاز مركب تجاري صغير عائد لاحد مواطنين دبي عندما كان في طريقه من دبي الى جزيره ابو موسى وكان على متن المركب 22 شخصا من بينهم 80 نساء وقد سحب الايرانيون المركب الى ميناء لنجه بحيث سلبوا بضائع الركاب بحجه انها مهربه وقاموا باحتجازهم وبعد اربعه ايام ما صرت اخبار هذه الحادثه الى دبي حيث احدثت هياجا كبيرا زاد من حدد العداء الايراني وقد طلب عرب دبي بارسال راس سفن مسلحه لانقاذ المركب المخطوف كما طلب قسم من هم باعلان الحرب البحريه ضد جميع السفن الايرانيه في الخليج العربي

وعلى اي حال فانه ممثل المقيم السياسي البريطاني في الشارقه افلح في اقناع عرب ساحل عمان بالعدول عن خرق معاهداتهم معا بريطانيا وذلك باتخاذ مثل هذه الاجراءات الانتقاميه ولذا قرر عرب ساحل عمان الاعتماد على المعاهدات البريطانيه التي نصت عليها بنود معاهدتي سنه 1830 وسنه 1893 وقد تم فعلا اطلاق سراح المركب المختطف وركابه بعد تدخل الحكومه البريطانيه وقد استغلت الحكومه الايرانيه هذه الفرصه لتجدد ادعاءاتها في جزيره ابي موسى الا ان الحكومه البريطانيه ردت على ذلك بمذكره ارسلها الى الحكومه الايرانيه ان الحكومه البريطانيه لن تتحمل بعد هذه ايه دعاوي للحكومه الايرانيه في جزيره ابو موسى التي يمتد تاريخ سياده القواسم عليها لاكثر من ما اتي سنه على الاقل وان الحكومه البريطانيه لا تعترف لايران اي سند على دعواها في تلك الارض ومن الجدير بالذكر ان الحكومه الايرانيه قد استغلت الادعاءات التي قامت بها في سنه 1928 للمطالبه بمسقط ومشيخات ساحل عمان ايضا

ولابد من الاشارة ايضاً الى ان الاعتداء المذكور جاء في وقت بدأت فيه العلاقات الايرانية - البريطانية بالتدهور لاسباب عديدة منها اقدام رضا شاه على الغاء الامتيازات الاجنبية في بلاده سنة ١٩٢٨ الأمر الذي استنكرته بريطانيا ودفعها الى المطالبة بضمانات لحماية رعاياها ، وكذلك الخلافات التي حصلت بين الطرفين بسبب قضية الديون البريطانية لايران، ورفض الحكومة الايرانية السماح للطائرات البريطانية بالتحليق فوق السواحل الايرانية وهي في طريقها الى الهند . واضيف الى كل هذه العوامل فيها بعد النزاع بين الطرفين حول امتياز شركة النفط الانكلو - ايرانية والذي استمر حتى تسويته في سنة ١٩٣٣ بتوقيع اتفاقية امتياز جديدة بين الحكومة الايرانية والشركة الانكليزية المذكورة

لجأت أيران بعد سنة ١٩٢٨ الى اسلوب جديد لتحقيق اطماعها في الجزر ، فقد صرح وزير البلاط الايراني تيمور تاش في آب ١٩٢٩ بان حكومته ستتخلى عن المطالبة بجزيرة ابو موسى في حالة

قبول بريطانيا بملكية ايران لجزر الطنب . ولما كانت وزارة الخارجية البريطانية معنية في ذلك الوقت بامر تسوية الخلافات الايرانية البريطانية فانها لم تعارض فكرة الحصول على عقد ايجار من الشيخ سلطان حاكم امارة رأس الخيمة يؤجر بموجبه جزر الطنب لايران . ولكن المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي كانت لديه وجهة نظر مختلفة فقد كان يعتقد ، عن حق ، بان هذا امر صعب التحقيق لان الشيخ سلطان د رجل عنيد وكثير الشكوك وسوف يشك في الدافع الذي يكمن وراء أي عرض يقدم اليه » . وقد اتضحت صحة وجهة نظره هذه عند اجتماعه مع حاكم رأس الخيمة في أيار ١٩٣٠ محاولاً أقناعه تأجير جزر الطنب لايران الا ان الاخير رفض الأمر . ومما له مغزاه أيضاً ان المقيم السياسي قد بعث بعد ذلك بعدة أشهر برسالة الى حكومة الهند البريطانية اشار فيها الى شكوك العرب في ايران، وبأن أي تعبير عن رغبة الايرانيين في تأجير الجزر سوف يزيد من شكوك العرب ومن تصميم الشيوخ العرب على المحافظة على ممتلكاتهم .

وعلى الرغم من ذلك فان الحكومة الايرانية عادت وطرحت موضوع جزر الطنب مرة أخرى في سنة ١٩٣١. ففي ٢٣ نيسان من تلك السنة أبلغ القنصل البريطاني في ميناء بوشهر حكومته بان ايران كررت رغبتها في تأجير جزر الطلب من حاكم رأس الخيمة، وبناءً على ذلك صدرت تعليات الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بتكرار المحاولة مع حاكم رأس الخيمة بهذا الخصوص ونتيجة لهذا الضغط البريطاني أبدى الحاكم موافقته في 11 أيار ١٩٣٢ ، ولكنه جعل هذه الموافقة مرهونة بشروط عديدة عدتها الحكومة البريطانية شروطاً صعبة وغير ممكنة ولذا لم تبلغ الحكومة الايرانية بها . ومن هذه الشروط :

ا - بقاء علم امارة رأس الخيمة ومندوب الشيخ في جزر الطنب .

٢ - عدم التعرض لاي من رعايا حاكم رأس الخيمة هناك الا بعد عرض الأمر عليه ومناقشة الامر معه .

٣- عدم التعرض لحرية الملاحة في الخليج العربي وعدم جواز قيام سفن الكمارك الايرانية بتفتيش السفن العربية في خليج عمان مهما كانت ملكيتها . وفي حالة وجود بضائع ممنوعة على تلك السفن يبلغ حاكم رأس الخيمة بذلك بواسطة السلطات البريطانية ، ولا يجوز للسلطات الايرانية اتخاذ اجراء مباشر في الأمر.

٤- اعفاء بضائع الشيخ والمواد الغذائية المرسلة لكان جزر الطنب الضرائب .

ه - دفع الايجار السنوي مقدماً

٦- عدم جواز تثبيت اي علم ايراني على ارض الجزر بل رفعه على سارية فوق الدوائر الرسمية التي تقيمها ايران هناك .

٧- تنفيذ شروط الاتفاق تحت اشراف الحكومة البريطانية .

لقد عادت الحكومة الايرانية وطرحت فكرة تأجير جزر الطلب في صيف ١٩٣٣ ولكن دون نتيجة . واعقب ذلك لجوء الحكومة الايرانية مرة اخرى الى اساليبها السابقة بالتجاوز على الجزر : ففي ٢٣ تموز سنة ١٩٣٣ نزل الى جزيرة طب جماعة من بينهم قائد الاسطول الايراني وخبير أضاءة فرنسي وقاموا بفحص الفنار الموجود في الجزيرة. كما قاموا برسم خارطة تخطيطية للجزيرة ، واعطوا مراقب الفنار شهادة موقعة من قبل قائد الاسطول والخبير الفرنسي بان كل شيء على ما يرام وقد بادرت الحكومة البريطانية بعد هذه الزيارة الى ارسال احدى اكبر مدمرات اسطولها الى الخليج العربي في ٣١ تموز ١٩٣٣ لاستعادة الثقة المهزوزة ببريطانيا في ساحل عمان. وفي ٢١ تشرين الاول ١٩٣٣ أبلغ وزير الخارجية الايراني الحكومة البريطانية بان ايران تعد جزر الطنب جزء من أراضيها وممتلكاتها قانونياً وفعلياً .

وفي السنة التالية ، اي ١٩٣٤ ، حدث اكثر من تجاوز ايراني على جزر الطنب ، ففي نهاية اذار ١٩٣٤ وصل الى طنب الكبرى زورق ايراني يحمل عدداً من موظفي الكمارك الايرانيين. وقد توجه هؤلاء الى منزل ممثل حاكم رأس الخيمة هناك واستفسروا منه عن المبلغ الذي يتقاضاه من الحاكم المذكور واسم الحاكم الذي يرفرف علمه على الجزيرة ، ووعدوه بمكافأة مجزية ان قام بانزال علم امارة رأس الخيمة ورفع مكانه العلم الايراني. الا ان ممثل الشيخ رفض العرض لان مثل هذا العمل يعد خيانة. وفي ٢٦ نيان ١٩٣٤ وصل زورق بخاري ايراني اخر الى جزيرة طنب الكبرى. وكان يحمل هذه المرة كلاً من حاكم ميناء بندر عباس ورئيس الشرطة ومدير الكمارك في ذلك الميناء .

وقد امضى هؤلاء اربع ساعات في الجزيرة استفسروا فيها من ممثل حاكم رأس الخيمة عن الرواتب التي يتقاضاها من الحاكم أو السلطات البريطانية ، ووعدوه بابقائه في مركزه ومضاعفة راتبه عندما تصبح الجزيرة من ممتلكات ايران وعندما حاولوا زيارة الفنار منعهم المشرف عليه من ذلك .

بلاحظ ان السلطات البريطانية لم تقدم أي احتجاج ، كما في السابق ، على هاتين الزيارتين ، ذلك ان السياسة البريطانية في ذلك الوقت كانت تتجنب اي سلوك تجد فيه ايران اي تحدٍ لها بعد أن تحسنت العلاقات الايرانية - البريطانيةمنذسنة ١٩٣٣ وقد شجع هذا الموقف البريطاني ايران على المضي قدماً في تجاوزاتها . فارسلت في ٣٨ اب و ١١ ايلول ١٩٣٤ سفينتين حربيتين ايرانيتين لزيارة طنب الكبرى. وفي هذه المرة عدت الحكومة البريطانية هذه الخطوة من الخطورة بحيث لا يمكن السكوت عنها. ولذا فقد اصدرت اوامرها الى قائد الاسطول البريطاني في الخليج العربي مذكرة اياه بتعليمات سابقة كانت قد صدرت اليه في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٨ ، اي بعد حادثة مركب دبي في صيف ١٩٢٨ ، بخصوص مقاومة اية محاولة ايرانية لاحتلال الجزيرة بالقوة كما ذكر الوزير البريطاني المفوض في طهران الحكومة الايرانية باتفاق شفهي تم بين بريطانيا. و ايران بخصوص الحفاظ على الوضع الراهن . Status quo في الخليج العربي أي اقرار بريطانيا بالاحتلال الايراني الجزيرة

صري واعتبار جزر ابو موسى والكتب جزراً عربية. كما لفت انتباه المحكومة الايرانية الى الاوامر التي صدرت الى قائد الاسطول البريطاني في الخليج العربي. اما رد الحكومة الايرانية على هذا الموقف فقد تمثل في زيارة الوزير الايراني المفوض في لندن لوزارة الخارجية البريطانية في ٨ تشرين الاول ١٩٣٤ وابلاغه المسؤولين منيا ان حكومته تعد الجزر الثلاث أرضاً ايرانية وبالتالي فانها تعد التبليغ البريطاني الاخير بمثابة تعبير غير ودي من جانب الحكومة البريطانية .

عادت الحكومة الايرانية الى طرح موضوع ادعاءاتها في الجزر بصيغة أخرى في سنتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ . فهناك وثيقة بريطانية مؤرخة في ٢ نيسان ١٩٣٥ ارسلها الوزير البريطاني المفوض في طهران هوكسن Hugessen. الى حكومته في لندن مبلغاً أياها ان كاظمي وزير خارجية ايران قد اقترح عليه امكانية عقد اتفاقية ثنائية بين ايران وبريطانيا تعترف بموجبها الأخيرة بالسيادة الايرانية على جزر طنب وابو موسى ومساندة بريطانيا لإيران في مسألة النزاع مع العراق على شطا العرب مقابل اعتراف ايران باستقلال البحرين والعلاقات القائمة بين بريطانيا وإمارات الساحل العماني.
وفي ٤ أيار ١٩٣٦ نوقش الموضوع مرة أخرى بين وزير الخارجية الايراني والوزير البريطاني المفوض في طهران ولكن دون التوصل الى نتيجة. وكان من رأي مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية في لندن أن من المستحيل تشجيع الايرانيين في هذا الاقتراح بسبب التزامات بريطانيا تجاه المحكام العرب، إضافة الى امكانية موافقة حكومة الهند البريطانية أبداً على مثل هذا الاقتراح .
إن آخر مرة اثارت فيها ايران موضوع الجزر الثلاث خلال فترة ما بين الحربين - العالميتين كانت سنة ١٩٣٨ عندما تقدمت ايران بطلب لانشاء فنار آخر في جزيرة طنب الكبرى. ولم تتر ايران موضوع الجزر مرة اخرى حتى اوائل الستينات
ولابد لنا من الاشارة هنا ايضاً الى أن وقوف بريطانيا الى جانب امارات الساحل العماني كان جدياً وصادقاً، ليس حرصاً على مصالح هذه الامارات وإنما حفظاً للمصالح البريطانية هناك وقد تمثلت هذه المصالح في امتيازات النفط التي حصلت عليها شركة امتيازات النفط المحدودة .C.L.Co. البريطانية من شيوخ دبي والشارقة ورأس الخيمة وأبو ظبي في سنة ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، اضافة الى خطوط . المواصلات الجوية البريطانية عبر الساحل العباني ومطاراتها ومخازن وقودها وقنابلها رذخائرها في أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة . وستلاحظ كيف أن بريطانيا حات عن سياستها هذه وتأييدها لامارات الساحل المباني عندما تطلبت مصالحيا الاستعمارية ذلك ، وكيف انها تفاهمت مع الجانب الايراني بخصوص احتلال هذه الجزر في نهاية سنة ١٩٧١ .